معنى الابدية هو البقاء وهو سلب العدم اللاحق ومعنى الوجوب انه لا يقبل الانتفاء تعالى
ومن احتج على انه ثبوتي بانه يؤكد به الوجود وتاكيد الشيء تحقيقه والشيء لا يحقق
بنقيضه فجوابه انه يحقق بسلب نقيضه كقولنا هذا حق لا شك فيه كما نقول وجود وجوبا
جبا اي لا ينتفي بحال ومنها تسمية الصفات بالاضافات وهي عند الاشعرية اما صفات او
ذوات اضافات او احكام للمعاني ثابتة ذوات اضافات وفرد هذا الى الاضافات ابو الحسين البصري
من المعتزلة وهو كثير ما ينهج منهج الفلاسفة فان اراد الامام ذلك فالكلام معه يرجع
الى مناقشة لفظية بل في مؤاخذة معنوية ومن صرح بذلك في المعالم فيقال له معقول
العلم مثلا في الشاهد لا يرجع الى النسبة بل هو حقيقة ذات نسبة وحقيقته لا تختلف بالـ
قدم والحدوث وكثرة المتعلقات وقلتها فكيف يثبت على وجه يخالف حقيقته في الشاهد
هذا الشاهد مثلا بل يفضي به الى اثبات الحقائق على وجه الكمال والتنزيه ومنها
اطلاقه ان صفاته تعالى مغايرة لذاته واجمع السنة رضوان الله تعالى عليهم ممتنعون من
اطلاق ذلك لما يوهم لفظ الغير من جهة المفارقة ولم يرد شرع باطلاقه فلا يجوز :. :.
هذه الاعتراضات اللفظية ثم الاعتراض الجملي المعنوي على هذا الدليل ان الامام
اراد ان ما استقرأه يعلم انه لا علم عند احد من البشر من ادم الى اخر من يوجد
من البشر سوى ما ذكره فلا يخفى سقوط هذه الدعوى وان اراد ان هذا هو الذي وجد
فيما استقرأه من البشر فلا يفيد ان الحاصل لجميع البشر سبيل الاذن له وتعارضه
ما نقله الصوفية من ان الرياضة بعد تصحيح العقيدة واحكام العبادة وتناول
الحلال بالخلوة والعزلة والصوم ودوام الذكر على طهارة الظاهر والباطن وصدق
الافتقار الى الله تعالى بترك الدعوى والتبري من الحول والقوة ظاهرا وباطنا بسبب
بمشيئة الله تعالى للزيادة في المعارف كما قال تعالى والذين جاهدوا فينا لنهدينهم
سبلنا وقال تعالى اولئك كتب في قلوبهم الايمان وايدهم بروح منه ويعبرون عن ذا
لك الروح والنور بعين اليقين وهو مرآة تجليات وكشوف لامور تخلق علوم لا سبيل للا
طلاع عليها بالاستدلال ولا بطرق الاعتبار بل بمحض الخلق والالهام تخلق علوم لم تجر
العادة بخلقها ولا يعرفها الا اهلها ولا يعرفها لغيرهم كما لا يعرف الا كمه حقائق
الالوان ولا سبيل الى تعريفها بالقول للغير بل بالاشارة للعارف للعارف كما قيل
تنشير باذن ما تقول بعضها ❁ واهل هوى مني عندك جئتهم ❁
ويقال الذي بهم عنك الامر انه فيه معا اثر وجيك ولا يعقلون بذلك خلو لا كمل

بعيه

بعيه بعض المليسير ولا يعقلون بذلك خلو بل يرون تلك البصيرة بالجنة والموهبة الربا
نية التي لا ريب فيها ولا شك كما وقع بذلك لنبيه عليه السلام فقال ما زاغ البصر وما طغى
فاثبت له الجزم بنفي جميع ما يدعونه ونفي لا تنكران يخص الله تعالى من عبيده بعلم كما
قال تعالى في الخضر واتيناه من لدنا علما وانما تنكر على من تدعي رؤية ما جلة او تقرما على د
جة النبوة او مشاركة فيها او انه عالم بالله تعالى على الحقيقة واذا جاز خلق ادراك لنا بل
لله تعالى في الاخرة فوق ادراكنا من احراكنا الذي هو معرفة الموثر باثره فلا يعجز العقل استحا
لة خلق الله شيئا لذلك في القلب ويكون نسبة ما تعلق به في الوضوح والجلاء كنسبة الحاصل عن
الرؤية في المعتاد ان يجزم بجواز ذلك ان يرجع الى الاجمال وفضل الله لا نهاية له فلا يعقل في الاجمال
نفسه وقال غيره لا يحصل الا بابتلاء صادق في العادة ولم يوجد ومن يدعيه الصوفية لم يقرر
بتبعه ان ذلك المدرك يرجع الى الذات من وجه او الى شيء في العلم بالصفات والاسماء فكيف
لنا بالجزم ان الله تعالى لم يخلق لصديق ولا نبي مرسل سوى ما نعلمه نحن من الله تعالى والله عز
وجل يقول الا يعلم من خلق وقل رب زدني علما ومتعلق السؤال المامور به ممكن والله اعلم
واحتج الغزالي ايضا بانه لا تتصور الا ما ادركنا بالحس ومثاله معلوم او بالوجدان كا
لالم واللذة او ببديهة العقل كما في القضايا الاولية وهي كقولنا النفي والاثبات
لا يجتمعان ولا يرتفعان وهذه هي معرفة التصورات وماهية الباري تعالى غير مدركة بالحس
ولا بالوجدان ولا ببديهة العقل فليست مدركة لنا والاعتراض منع حصر مدارك التصو
رات فيما ذكر لانه بناه على رايه في التصورات فيما ذكر لانه بناه على رايه في التصورات انها كلها
غير مكتسبة وهو ممنوع ثم اذا اسلم ان حصرها العلم الضروري فاي مانع من ان يخلق الله
تعالى لبعض عبيده علما ضروريا بها مما لم تجر العادة بخلق العلم بمثله وفضل الله يؤتيه
من يشاء والله ذو الفضل العظيم ص ثم الايجاب للاخص في باب التماثل ممتنع
لوجود الاشتراك في الاعم مع انتفاء الاخص ش هذا اعتراض على المعتزلة في
قولهم ان الاشتراك في الاخص يوجب الاشتراك في الاعم اي هو علة له ولهذا قالوا حقيقة
المثلين هما المشتركان في الاخص واشتراكهما في الاخص علة لاشتراكهما في الاعم وتقرير
الاعتراض عليهم ان الاشتراك في الاخص لو كان موجبا للاشتراك في الاعم اي علة له كما
زعموا لما وجد الاشتراك في الاعم بدون الاشتراك في الاخص لاستحالة وجود المعلول بدون
علته للتلازم الذي بينهما فالمقدم مثله و دليل بطلانه ان العرض والانسان مشتركان في الاعم
الذاتي وهو الحيوانية وليسا مشتركين في الاخص كالناطقية او الصاهلية وكذا البياض

ولا السمعية اذ اذا ادركنا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)